



مجلة

# المؤرخ العربي

رئيس التحرير  
الدكتور حسين أمين  
الأمين العام  
لاتحاد المؤرخين العرب

العدد الثاني عشر

١٢

١٩٨٠

مجلة تصدرها  
الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب  
بغداد - العراق

طبع على نفقة  
مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة  
الجمهورية العراقية

مطبعة الارشاد - بغداد

## معركة النفط في الخليج العربي

ليونيد ايفانوفتش مدفيدكو  
ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي  
جامعة بغداد - كلية الاداب

### اصحاب النفط يدافعون عن حقوقهم :

كانت نوعية نطف الخليج العربي الجيدة وكمياته الوفيرة اضافة الى انخفاض كلفته وسهولة نقله ورخص الايدي العاملة في المنطقة قد جذبت منذ وقت طويل اهتمام الاحتكارات الاجنبية الكبير الى هذه المنطقة .

لقد تجاوز انتاج النفط في العالم في عام ١٩٧١ الملياري طن ، وفي الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧١ وحدها ازداد انتاج النفط في اقطار الشرقين الادنى والاوسط من ٦٩٢ر٢ مليون طن الى ٨٠٢ر٧ مليون طن وكانت الزيادة على النحو التالي : في ايران من ١٩٠ مليون طن الى ٢٢٧ مليون طن وفي السعودية من ١٧٦ مليون طن الى ٢٢٢ مليون طن وفي الكويت من ١٣٧ مليون طن الى ١٤٥ مليون طن وفي العراق من ٧٦ مليون طن الى ٨٣ مليون طن وفي ابو ظبي من ٣٣ر٧ مليون طن الى ٤٤ر٥ مليون طن وفي قطر من ١٧ر٣ مليون طن الى ١٨ مليون طن وفي امارات الخليج الصغيرة الاخرى من ٥ ملايين طن الى ٦ر٥ مليون طن (١) . لقد صدرت هذه الاقطار في ١٩٦٩ كمية من النفط تزيد في مجموعها على

---

(\*) البحث الراهن ترجمة للفصل الثاني من كتاب الباحث السوفياتسي ليونيد ايفانوفتش مدفيدكو الموسوم بـ « رياح التغيير في الخليج العربي » والذي اصدره في موسكو معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية عام ١٩٧٣ .

٥٠٠ مليون طن اي ما يعادل ما تستهلكه اقطار اوربا الغربية باجمعها ،  
علما بان ٩٦٪ من النفط الذي تستهلكه اقطار اوربا الغربية ياتي من  
منطقة الخليج العربي اضافة الى ان منطقة الخليج تصدر النفط ايضا الى  
افريقيا الجنوبية واليابان واستراليا وجنوب شرق اسيا •

ان شركة نفط عملاقة مثل « ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا »  
الامريكية التي تستخرج النفط من اربعة عشر بلدا وتمتلك فروعها في  
مائة بلد من بلدان العالم تستخرج اكثر من ثلث انتاجها من اراضي اقطار  
الخليج العربي في حين تستخرج شركة « شل » الانجليزية ما يقرب من  
نصف انتاجها من اراضي تلك الاقطار ايضا (٢) حيث تكون كلفة الانتاج  
هناك ارحص بعدة مرات منها في اية منطقة اخرى في العالم • واذا كانت  
الاحتكارات النفطية الامريكية في ١٩٦٧ تسيطر على ٢٠ مليار طن نفط من  
احتياطي النفط المكتشف في الاقطار العربية فانها في ١٩٧٠ اصبحت  
تسيطر على اكثر من ٣٠ مليار طن اي على ما يقرب من ٦٧٪ من جميع  
ما اكتشف من احتياطي النفط في هذه المنطقة • لقد ازداد احتياطي النفط  
لمكتشف في شبه جزيرة العرب والعائد الى شركة النفط الامريكية ارامكو  
في ١٩٦٩ وحدها من ١٠ مليارات طن الى ١٩ مليار طن • ان هذه الزيادة  
غير المألوفة في تاريخ صناعة النفط في العالم الرأسمالي تزيد بمرتين  
تقريبا على احتياطي النفط المكتشف في الولايات المتحدة نفسها وتساوي  
تقريبا جميع حقول النفط في نصف الكرة الغربي (٣) •

لقد تطلب الامر لاغلبية الاقطار صاحبة الثروات النفطية التي اتحدت  
في ١٩٦٠ للدفاع عن مصالحها في منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) (٤)  
اكثر من اربع سنوات لكي تحصل على ٥٠٪ من ارباح النفط المستخرج •  
ولكن الاحتكارات النفطية في واقع الامر لم تراع مبدأ «فتي - فتتي» (٥)

(٢) اي المناصفة - المترجم •

هذا أبداً فهذا المبدأ الذي يعترف بالتساوي بين الشركاء عند توزيع الارباح  
تحويل في الواقع الى مجرد ستار كانت الاحتكارات النفطية تنهب من ورائه  
أصحاب الثروات النفطية دون حياء • فالاقطار المصدرة للنفط تخسر  
سنويا ملايين الدولارات بسبب من ان الاحتكارات النفطية تشتري النفط  
منها بأسعار تقل كثيرا عن الاسعار العالمية فضلا عن ان تلك الاحتكارات  
نفسها تحقق ارباحا طائلة من تصنيع النفط الخام وبيع المنتجات النفطية •  
هذا فضلا عن ان الكثير من اتفاقيات الامتيازات نصت على الزام اصحاب  
الحقول النفطية ببيع حصتهم من النفط المستخرج الى الاحتكارات النفطية  
التي تستحوذ على اسواق البيع •

في مؤتمر الاقطار العربية النفطي السابع الذي انعقد في اذار ١٩٧٠  
ترددت دعوات لاستخدام النفط كسلاح فعال في النضال ضد الاستعمار  
ومن اجل تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول العربية ، وبدأت تتكون في  
في عدد من الاقطار العربية كمصر وسوريا والجزائر والعراق وليبيا  
شركات نفط وطنية اخذت تشارك لا في استخراج النفط فقط وانما في  
بيعه ايضا •

في اواسط ١٩٧٠ وقعت شركات النفط الوطنية في كل من الجزائر  
وجمهورية مصر العربية والعراق وليبيا اتفاقية تعاون رباعية ، كما انها  
كانت قبل ذلك قد قدمت للشركات الاجنبية عددا من المطالب حول اعادة  
النظر في شروط الامتيازات السابقة وزيادة حصتها من الربح المتأتي من  
استخراج النفط وتسويقه وكذلك حول رفع الاسعار • واخذت الاقطار  
العربية الاخرى الغنية بالنفط تحتذي تدريجيا المثال الذي ضربته هذه  
الدول الاربعة ومن تلك الاقطار الكويت وبعض امارات الخليج العربي التي  
اعلنت عن اسنادها التام لتلك المطالب •

في نهاية حزيران ١٩٧٠ قدم حاكم ابو ظبي امتيازاً جديداً للتنقيب عن النفط واستخراجه في الجرف القاري يتضمن شروطاً تناسبه التي الكونسرسیوم الذي تدخل فيه الشركات التالية : « امريكان بان اوشن اويل » (٦٠٪) و « كاناديان سيراكوز اويل » (٢٠٪) و « اوينكس اتربرايزس » (٢٠٪) . ويشمل الامتياز المذكور على ما تذكر الصحافة الأمريكية ارضاً تبلغ مساحتها ٣١٥٠ كم<sup>٢</sup> ومدته ٣٥ سنة اي حتى عام ٢٠٠٥ .

وفي الوقت نفسه تقريباً عقد حاكم سلطنة الشارقة اتفاقية امتيازات ملائمة مع شركات : « شل هايدرو كاربون » و « شل مينيرالس » و « بومين » . يشمل اول هذه الامتيازات جزءاً من ساحل الامارة العربي وقد بلغ عربونه حسب المعلومات الأمريكية ١٥ مليون دولار اضافة الى مبلغ مقداره ٨١٢٥٠ دولار يدفع سنوياً مقابل استغلال الحقل .

اما الامتياز الثاني فيشمل الساحل الشرقي للامارة ويحدد مبلغاً قدره ٢٠٠ ألف دولار يدفع سنوياً مقابل استغلال الحقل . وكان حاكم الشارقة قد منح قبل ذلك في كانون الاول - ١٩٦٩ ، « كاز كومباني اوف كاليفورنيا » امتيازاً على الساحل شمل مساحة مقدارها ٩٤٧ كم<sup>٢</sup> . وقد استاءت « الفايانشال تايمس » فكتبت بهذا الشأن تقول « لقد نصح المستشارون المجربون الذين يستحقون الثقة عادة ، الحاكم بان يمنح هذا الامتياز لمجموعة اخرى ولكنه لم يصغ لذلك » .

ومما هو اكثر جدارة بالملاحظة ان حاكم الشارقة لم يجبر مفاوضات مع هذه الشركة فقط وانما تفاوض في الوقت نفسه ايضاً مع « باتس اويل كومباني » ، وقد استطاع باستغلاله المنافسة القائمة بين الاحتكارات ان يتوصل الى احسن اتفاقية مع هذه الشركة ، فقد بلغ العربون لعقد هذه

الاتفاقية مليوني دولار الى مبلغ سنوي مقداره ١٠٠ ألف دولار مقابل  
استغلال باطن الارض مع مبلغ اضافي مقابل استخراج النفط بمقادير  
اقتصادية ( قدرت هذه الكمية بـ ٣٥ الف برميل يوميا ) مقداره ١٣٣ مليون  
دولار . لقد اخذ بنظر الاعتبار بان الارباح سوف تقسم على اساس  
مبدأ « ففتي ففتي » بما يطابق الانظمة المعمول بها في منظمة الاقطار  
المصدرة للنفط على الرغم من ان الشارحة ليست داخله في تلك المنظمة .

ولم تكتسب قضية منح امتيازات النفط اهمية اقتصادية فحسب وانما  
ارتدت اهمية سياسية ايضا . ومن هذا المنطلق بالذات جرى خلال عام  
١٩٧٠ تركيز اهتمام كير على تسوية المنازعات الاقليمية ، وكانت لجان  
خاصة قد شكلت منذ سنة ١٩٦٩ لحل المنازعات الاقليمية كان من بين  
مهامها فض النزاع بين السعودية و ابني ظبي حول واحة البريمي وتعيين  
الحدود بين الكويت والسعودية وتقرير وضع الجزر الواقعة بالقرب من  
المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت والقضاء على الخلافات بين الشارحة  
وام القوين حول المياه الساحلية والحدود وما اشبه ذلك . وكان على لجنة  
خاصة ايضا ان تنظر في الخلافات بين الامارات العمانية وكذلك بين تلك  
الامارات وبين مسقط وعمان . وقد ابدت البحرين استعدادها للتوسط  
بين العربية السعودية وامارة ابني ظبي في نزاعهما حول واحة  
البريمي . وقد كتبت جريدة « اطلاعات » التي تصدر في طهران في ٧ آب  
١٩٧٠ تقول بان السعودية جددت مؤخرا مطالبتها بهذه المنطقة المهمة .  
ولقد طرح بهذا الشأن على ما تقوله الجريدة مبدأ اجراء استفتاء عام قدمت  
فكرته السعودية مقترحة ان يصار قبل ذلك الى « اعادة » سكان الواحة  
من السعودية اليها اي الى الواحة .

وعلى الرغم من ان استخراج النفط في منطقة الخليج العربي يزداد  
من سنة لآخرى <sup>(٥)</sup> . فقد ظل تقسيم الربح على اساس مبدأ « ففتي -

فقتي « قائما ، هذا مع العلم بان الاقطار المنتجة للنفط في الخليج العربي ،  
لم تتسلم في واقع الامر في اي يوم حتى هذا « النصف » المقرر من الربح .  
وبدأت في نهاية الستينات بين امارات الخليج العربي محادثات كان  
من تيجتها ان خططت بعض الحدود وسويت المنازعات الاقليمية القديمة .  
ووقعت اتفاقيات حول تحديد الجرف القاري . وفي اثناء جميع المحادثات  
التي جرت بين الامارات نفسها وكذلك في اثناء المشاورات التي كانت تجري  
مع الاقطار العربية الاخرى في منطقة الخليج العربي حول قضايا الاتحاد  
انقاد كانت على الدوام تبحث المشاكل الاقليمية .

وهكذا سبقت زيارة حاكم البحرين الرسمية ليران في كانون الاول  
١٩٧٠ محادثات لتحديد الجرف القاري في الخليج العربي . وقبل ذلك  
كانت ايران قد عقدت اتفاقية مماثلة مع السعودية وقطر واجرت محادثات  
مع الكويت وابي ظبي وبعض الامارات الاخرى في الساحل العماني وبعد  
زيارة حاكم البحرين لطهران اكدت صحيفة « ايانديجان » في ٢١ كانون  
الاول - ١٩٧٠ بانه بعد ان اعلنت البحرين استقلالها سيعقد بين هذين  
البلدين عدد من الاتفاقات الاقتصادية « تتعلق بالدرجة الاولى بالاستغلال  
المشترك لآبار النفط في مياه الخليج الضحلة » .

لقد ظهر ان الاحتكارات النفطية الكبرى التي تصطرع فيما بينها  
بسبب المنافسة ذات مصلحة في تسوية المنازعات الاقليمية في شبه جزيرة  
العرب وفي الخليج العربي على السواء . فاذا كانت بريطانيا في السابق  
مثلا تحمي عمان انطلاقا من اعتبارات سياسية بالدرجة الاولى فان تخطيطها  
معينا للحدود في الستينات كان عليه ان يضمن لها مستوى معين من الربح  
من النفط ويعيق التغلغل الاقتصادي لاحتكارات الدول الاستعمارية الاخرى  
وخصوصا الولايات المتحدة في المناطق الواقعة تحت حمايتها .

ان التنافس الانجليزي الامريكي يحدد قسما لا يستهان به من

النزاعات والخصومات في منطقة الخليج العربي • لقد كتبت مجلة «تريون» الانجليزية الاسبوعية في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٠ في معرض تعدادها للنزاعات التي جرت في السنوات الاخيرة في شبه جزيرة العرب والتي لا يزال الكثير منها قائما لم يحل حتى الان ، تقول « تميز جميع هذه النزاعات بخاصية مشتركة واحدة • انها جميعا حدثت في مناطق لم تتعين فيها الحدود بدقة وفي مناطق تطمح شركات النفط المتنافسة في الحصول فيها على امتيازات استثنائية • وطالما ان الشاه وامارتين عربيتين يعلنون عن احقيتهم في الجزر التي تحتل موقعا استراتيجيا في مخرج الخليج العربي وان العربية السعودية تطالب بوحدة البريمي وبالقسم الاغلب من قاع البحر للتنقيب عن النفط فيتحتم ان تنتظر في المستقبل ايضا مثل هذه الامور المسلية • واذا ما ظلت القوات الانجليزية هناك فان وجودها يمكن أن يعطي لذلك كله مدى أوسع » •

أن هذا الاعتراف الذي اضطرت اليه هذه المجلة العمالية في غمرة انتقادها للمحافظين يعبر عن الواقع بشكل صحيح • فالمصالح السياسية والعسكرية والاستراتيجية والاقتصادية لمختلف أطوار منطقة الخليج العربي تتشابك في عقدة واحدة من التناقضات التي تزيد من تعقيدها تتأجج العدوان الاسرائيلي الذي لم ينزل قائما وعدم حل ازمة الشرق عموما • غير ان الاطماع النفطية للاحتكارات تلعب في هذه القضية الدور الرئيس ولهذا بالذات يكون رد فعل الاستعماريين حادا على اي اجراء يمس بأي درجة مصالحها النفطية •

### معركة العمالقة :

لقد ظهر ذلك بشكل واضح على الاخص في أثناء النزاع الذي قام



في بداية ١٩٧١ بين الاحتكارات النفطية والبلدان المصدرة للنفط الداخلة في منظمة الأوبك .

تمكن في نهاية ١٩٧٠ عدد من الاقطار الداخلة في الأوبك ومنها ايران والكويت من التوصل الى توزيع للارباح النفطية اكثر عدالة من السابق حيث أجبرت شركات النفط الاجنبية على ان تكون نسبة الربح التي تدفع لها ليس ٥٠٪ كما كان الامر في السابق وانما ٥٥٪ . ولم تلبث الحكومة العراقية أن قدمت لشركة نفط العراق مطلباً مماثلاً . ان تعديل شروط الامتيازات السابقة مكن العراق من زيادة دخله من النفط بمقدار ١٠٠ مليون دولار والكويت بمقدار ١١٥ مليون دولار في ١٩٧٠ مع الاخذ بنظر الاعتبار الزيادة في الانتاج (٦) .

وقد عزز المؤتمر الحادي والعشرون للأوبك الذي انعقد في كاراكاس في ١٢ كانون الاول ١٩٧٠ هذا الانجاز فلم يطلب حسم ٥٥٪ من ربح بيع النفط الخام فقط وانما طالب أيضا برفع السعر المعلن للنفط والغاء الفرق بين أسعار المصدرين المختلفين وذلك برفعها جميعا الى اعلى مستوى امكن تحقيقه . لقد تقرر ايضا الغاء جميع الاستقطاعات التي تقطع من الاسعار لصالح اصحاب الامتياز ، واتتهاج سياسة موحدة قادرة على مجابهة الاجراءات التعسفية من جانب اصحاب الامتياز ، وتنظيم استخراج النفط بحيث لا تستنزف احتياطاته . ومن أجل ان تتحقق هذه القرارات بالنسبة لاقطار الخليج العربي فوض المؤتمر ايران والعراق والسعودية استئناف المحادثات مع الشركات الاجنبية في موعد لا يتعدى الشهر الواحد .

لقد كانت قرارات مؤتمر كاراكاس تعني تحولا في العلاقات بين الاقطار المصدرة للنفط والشركات الاجنبية . لقد اثارت مطالب دول

الأوبك العادلة قلقا حقيقيا بين رؤساء الاحتكارات النفطية ، فبعد انتهاء مؤتمر كاراكاس بايام قليلة قدم بيكيت وهو أحد كبار رأسماليي النفط معتمد من قبل شركة « شل » الى الحكومة البريطانية خطة للهجوم المضاد على اعضاء الأوبك .

وبادرت لندن على الفور الى الاتصال بثلاث عواصم اخرى وهي العواصم الاكثر مصلحة من غيرها في هذه القضية ونعني واشنطن وباريس ولاهاي حيث نوقشت الخطة المقترحة بصورة عاجلة وجرى تنسيقها وصدق عليها من قبل اعضاء الكارتل النفطي العالمي . ولقد ساندت حكومات فرنسا واليابان وغيرها من الدول الرأسمالية المهمة بالخليج العربي بفعالية نشاط شركاتها النفطية أيضا .

وتقدم الكارتل ، بموجب خطة بيكيت باقتراح يقضي بعقد اتفاقيات جديدة تقوم بموجبها البلدان المذكورة المصدر للنفط بتجميد الاسعار المعلنة للنفط لمدة خمس سنوات . وان تمتع خلال هذه السنوات الخمس عن أية زيادة في الضرائب وعن إعادة استثمار الاموال الاجنبية المتأتية من ارباح النفط محليا .

وتبعا للقرارات المتخذة في كاراكاس بدأت في طهران في ١٢ كانون الثاني ١٩٧١ المحادثات بين اقطار الخليج العربي الستة الاعضاء في الأوبك وهي الاقطار التي كانت تمثل مصالحها ايران والعراق والسعودية وبين ممثلي الشركات النفطية التي تعمل في استخراج النفط في تلك المنطقة . وقد رفض ممثلو الشركات منذ الجلسات الاولى المطالب العادلة للاقطار اعضاء الأوبك .

لقد كتبت الصحيفة اللندنية « الفاينشال تايمس » في ١٣ كانون الثاني ١٩٧١ تقول « لقد تعرض العمل النفطي لأول مرة بعد الحرب

العالمية الثانية لخطر جدي للغاية ... فالواقع ان الاحتكارات النفطية تجابه لأول مرة مجموعة متحدة من الاقطار المنتجة للنفط والمستعدة لان تجري مفاوضاتها كتلة واحدة ، والاحتكارات النفطية لا تستطيع عمليا ان تجيب على هذا التحدي بشيء ، ذلك انها فقدت بعد الازمة الماضية التي سببها اغلاق قناة السويس وتأميم المؤسسات في الشرق الادنى ، امكانية المناورة ... » .

ولكن الواقع ان هذه الصحيفة التي تنطق بلسان رجال الاعمال الانجليز حاولت بشكواها هذه ان تضعف يقظة البعض ، فامكانيات المناورة لدى شركات النفط ، كانت كما اظهرت ذلك محادثات طهران لا تزال بعيدة عن أن تستنفذ .

لقد حاول ممثلو الكارتل النفطي العالمي الذين كانت تساندهم ايضا خمس عشرة شركة اوروبية غربية وامريكية ويابانية « مستقلة » ، قبل كل شيء ان يحدثوا انشقاقا في جبهة اقطار الخليج العربي الموحدة ، بان حاولوا أن يجروا ممثلي ايران والسعودية الى محادثات منفردة . غير ان المندوب الايراني رفض بشكل قاطع أن يفاوض مبعوثي الشركات النفطية خارج اطار المحادثات الرسمية التي تجري على اساس الخط الذي تعتمده الأوبك .

كذلك رفضت اقطار الأوبك اقتراح الاحتكارات النفطية القاضي باجراء المفاوضات مع جميع اعضاء المنظمة في أن واحد واصرت على اجراء المحادثات على اساس اقليمي ، مستندة ، وهي محقة في ذلك ، على اختلاف الظروف بين الاقطار المصدرة وخصوصا اختلاف كلفة الانتاج ونوعية النفط والموقع الجغرافي .

وقدم ممثلو الشركات النفطية بموجب الخطة التي وضعت في لندن

اقتراحاتهم المضادة في ١٩ كانون الثاني ١٩٧١ ، وقد تضمنت زيادة قليلة في اسعار النفط المعلنة التي يجري على اساسها حساب حصص الاقطار المصدرة . لقد اقترح على اقطار الخليج العربي ثلث المبلغ الذي كانت تلك الاقطار تطالب به فقط ، وكانت الشركات تأمل في أن يركع المشاركون في المفاوضات امام الضغط الموحد الذي يتعرضون له من جانب الاحتكارات .

غير ان اقطار الشرق الادنى اعضاء الأوبك طالبت من خلال « اللجنة الثلاثية » ان يزيد اصحاب الامتياز الاسعار المعلنة الى نصف المستوى الذي كانوا قد دفعوا اليه اسعار المنتجات النفطية في نهاية ١٩٧٠ وبداية ١٩٧١ على الأقل .

وهكذا وصلت محادثات طهران الى مأزق .

وحاولت الحكومة الامريكية أن تؤثر على سير المفاوضات في طهران بادرت الى ارسال مساعد وزير الخارجية اروين الى الشرق الادنى بمهمة خاصة حيث كان عليه ان يؤثر على حكومات ايران والسعودية والكويت لكي تعيد النظر بـ « مطالبها المتطرفة » .

وسلم اروين بعد أن وصل الى طهران رسالة شخصية لشاه ايران من الرئيس نيكسون تضمنت نصيحة مفادها ان لا يتبع في سياسته النفطية « مثل طرابلس والجزائر السبيء » ، غير ان الشاه كما جاء في مجلة « جيون افريك » في ٩ شباط ١٩٧١ اعلن للمبعوث الامريكي جوابا على هذه الرسالة قائلا : « نحن نعلم جيدا بان المطالب التي قمنا بصياغتها يمكن ان تكون مقبولة من الشركات النفطية تماما ، ان ذلك بالنسبة لنا ليس مهما فقط وانما ضروري بصورة حيوية » .

وقرر اروين بعد ان اصابه الفشل في طهران ان يكون اكثر حزمًا

في الجانب الاخر من الخليج وهكذا لم يعمد في المحادثات التي اجراها مع ملك السعودية وامراء الكويت وبعض الامارات العربية الى الافناع وانما عمد الى تخويفهم لا بـ «الخطر السوفيتي» كما كان الامر في السابق وانما بنضال الثوار المتصاعد في عمان ووظفار الذي يمكن ان ينتقل في اي لحظة الى السعودية وامارات الخليج العربي . وهكذا قال اروين غسي الرياض « لا ينبغي لكم ان تسوا ذلك . انا مازال بإمكاننا ان نكون لذوي نفع لكم . حتى هنا في العربية السعودية اتم تعرضتم للخطر مرات كثيرة . واذا ما كنتم تزدهرون فان ذلك بفضلنا فقط . . . » (٧٥) .

غير ان دعوات اروين الملحة هذه لم يكن لها اثر ، فقد اشار من تحدث معهم ، وكانوا منطقيين في ذلك الى انهم هم ايضا بحاجة الى النقود وذكره بان مصلايفهم بسبب احتمال سحب القوات الانجليزية من هذه المنطقة ينبغي أن تزداد كثيرا طالما انهم سيأخذون على عاتقهم القيام بالمهمات الامنية .

وعاد اروين الى واشنطن تخابيا ، وانقطعت المحادثات التي كانت قد وصلت الى طريق مسدود . لقد نفذ ممثلو الاحتكارات النفطية تعليمات رئاستهم فغادروا طهران آملين أنهم بذلك سيطيلون المفاوضات أو يقوضونها . لقد ارادوا بخروجهم من المفاوضات بهذا الشكل التظاهري ان يحققوا هدفا واحدا هو اظهار اصرارهم على المضي في اللعبة وابداء تأثير نفسي على أقطار الخليج العربي . ومع ذلك لم تستطع الاحتكارات ان تخيف تلك الاقطار بمثل هذا التهويل ولا ان تجعلها ، بواسطة الوعود الزائفة ، اكثر تنازلا فتشوق جبهتها المتحدة .

ويبدو انه لم يكن من الصدفة ان تسرع الشركات النفطية العاملة في أبي ظبي في نفس اللحظة التي انقطعت فيها المفاوضات في طهران ، الى الموافقة

على زيادة حصة تلك الامارة من ارباح استغلال حقولها النفطية ، من ٥٠ الى ٥٥٪<sup>(٨)</sup> . لقد ظهر كما لو انها أرادت بهذه الخطوة ان تظهر لاقطار الخليج العربي الاخرى بانها تستطيع ان تأمل « على اساس فردي » بـ « تنازلات » من جانب الشركات النفطية دون ان توتر العلاقات مع حكوماتها على مستوى الدولة .

وقدمت الأوبك في ١٩ كانون الثاني ١٩٧١ الى شركات النفط انذارا مفاده انه في حالة رفض استئناف المفاوضات ورفض المطالب المشروع لأقطار الخليج العربي فان تصدير النفط سيتوقف<sup>(٩)</sup> ، وكان لهذا التحذير اثره فاسرع ممثلو الاحتكارات بالرجوع الى طهران .

وهكذا تجددت المفاوضات ، وفي حين وافقت الاحتكارات على اعادة النظر باسعار النفط المعلنة ، الا انها ظلت تصر على ان لا يدخل التغيير حيز التنفيذ قبل مرور خمس سنوات وعلى ان تتخلى الاقطار المصدرة خلال هذه المدة عن اية زيادة في الضرائب وعن المطالبة بمبالغ اضافية بسبب تذبذب اسعار المنتجات النفطية أو تغيير سعر العملات التي يجري بها تحديد اسعار النفط . لقد كان هدف الاحتكارات النفطية من اقتراحها هذا القاضي بتجميد الاسعار لمدة خمس سنوات هو المحافظة على ارباحها وكسب الوقت للاستعداد للصراع اللاحق مع الاقطار المنتجة للنفط .

وعندما وافقت شركات النفط رسميا على زيادة اسعار النفط وعلى تغييرها لاحقا تبعا للتغيرات التي تحصل في القيمة الشرائية للعملات الغربية ، قدمت شروطا من شأنها ان تحبط جهود الاقطار المنتجة للنفط . فقد رفضت على وجه الخصوص أن تزيد حصة الجهات المصدرة من مدخولات بيع النفط ورفضت بشكل قاطع مطالبتها في ان تعيد الاحتكارات استثمار جزء من الارباح التي تحصل عليها في الاقتصاد النفطي وفروع الاقتصاد الاخرى .

لقد اعلن ممثل الاحتكارات النفطية اللورد ستراتلموند قيل احدى  
سفراته الى لندن لاستلام تعليمات جديدة ، قائلا : « أن مطالب الأوبك اكثر  
مما كنا نتوقع » . ولكن كان من الاعدل القول ، كما لاحظت الصحافة  
الايرائية ، بأن التنازلات التي قدمتها الشركات كانت ضئيلة للغاية ، ففي  
حين كانت الاقطار المنتجة للنفط تطالب برفع اسعار النفط بمقدار ٦٠ سنتا  
مع زيادة خمسة سنتات اخرى في كل سنة للبرميل<sup>(١٠)</sup> ، لم توافق  
الشركات الا على زيادة لا تتعدى العشرين سنتا للبرميل مع زيادة لاحقة  
لا تتعدى السنتين في السنة<sup>(١١)</sup> .

وفي ٢٧ كانون الثاني اعلنت اقطار الأوبك ممثلي الشركات بانه اذا  
لم تستجب مطالبهم فانهم سيفرضون بعد ٣ شباط عقوبات سيكون لها  
عواقب وخيمة ليس فقط على شركات النفط وانما على الاقطار المستهلكة  
للنفط بوجه عام .

وفي ٢٥ كانون الثاني اعلن شاه ايران في مؤتمر صحفي بانه اذا  
حاولت الاقطار المعنية ان تبدي المساندة للشركات فان الصدام بين الدول  
الرأسمالية التي تهج سياسة الاستعمار الجديد والاقطار النامية سيكون  
حتميا<sup>(١٢)</sup> . واكد بان الوضع الذي تكون في قضية النفط « يمكن ان  
يتحول الى ازمة اذا ما واصلت شركات النفط خداعنا وابداء الضغط علينا » .  
لقد لاحظ الشاه بأن مفاوضات الأوبك الجارية موجهة نحو تحديد سعر  
نفط منطقة الخليج ، ومن العيب أن تحاول شركات النفط ان تجري  
المفاوضات مع جميع اعضاء الأوبك بالشروط نفسها متناسية بان مصالح  
اقطار الأوبك ومواقعها الجغرافية مختلفة . ان اقطار الخليج اعضاء الأوبك  
مستعدة لتوقيع اتفاقية السنوات الخمس التي تقترحها شركات النفط ولكن  
الاسعار يجب أن تتغير تبعا لتغير اسعار البضائع الاستهلاكية .

لقد صادفت مطالب اقطار الخليج العربي العادلة اسنادا واسعا من

جانب الاقطار الاخرى اعضاء الاوبك • فبعد ان وصل وزير النفط الليبي الى طهران حذر الشركات بان ليبيا ستوقف امداد الغرب بالنفط في حالة فشل المفاوضات • وساند وزير الصناعة النفطية في فنزويلا الذي وصل الى طهران في تلك الايام هو الاخر موقف اقطار الخليج العربي المصدر للنفط •

وانعقد في ٣ شباط ١٩٧١ في طهران الاجتماع الثاني والعشرين الاستثنائي للاوبك حيث جرت مناقشة القضية واتخذ قرار يقضي بان من حق كل قطر من اقطار الخليج العربي المصدر للنفط ان يتخذ بعد ١٥ شباط ١٩٧١ الاجراءات اللازمة لتحقيق الاهداف الموضوعية بما في ذلك التوقف نهائيا عن بيع النفط بواسطة الشركات الداخلة في الكارتل النفطي العالمي •

وقد خطب شاه ايران امام المشاركين في اجتماع الاوبك وممثلي مجلس النواب ومجلس الشيوخ فانتقد بشدة مواقف الاحتكارات النفطية مشيرا الى ان ايران نفسها وكذلك اعضاء الاوبك الاخرين يمكن ان تختار الطريق الذي سلكته فنزويلا اي تتخذ اجراءات قانونية من طرف واحد لتطمين مطالبها بخصوص الاسعار والضرائب المفروضة على الشركات •

ولم يثر الانذار الجديد الذي اعلته الاقطار اعضاء الاوبك الخوف لدى شركات النفط فقط وانما اخاف أيضا عددا من حكومات الدول الغربية، فالعقوبات التي اشارت اليها الاقطار النفطية كان بإمكانها أن تؤدي الى ازمة حقيقية اذا اقترنت بسحب تلك الاقطار لرؤوس اموالها من البنوك الاوربية • وهكذا اصبحت « الحرب النفطية » تتخذ اكثر فاكثر طابع المجابهة السياسية والصراع بين الاحتكارات الاستعمارية والدول الفتية التي يملؤها العزم على تعزيز استقلالها •



وليس من قبيل الصدفة ان تعتمد جريدة « نيويورك تايمس » التي  
التشكي فكتبت في ٢ كانون الثاني ١٩٧١ اي قبيل مفاوضات طهران تقول :  
« سهل في مثل هذا الوضع السياسي استخدام الضغط الاقتصادي • لقد  
حققت الاقطار العربية وايران في خريف السنة الماضية زيادة في الضرائب  
وبدلات الايجار التي تدفعها شركات النفط مقدارها ٧٥٠ مليون دولار •  
وقد ادت هذه الزيادة الى زيادة التكاليف التي هي كبيرة اصلا بسبب  
الارتفاع الشديد في اجور النقل البحري نتيجة لاستمرار غلق قناة  
السويس والنقص في ناقلات النفط • ويطالب العرب والايروانيون باستمرار  
بتوسيع سيطرتهم على ثرواتهم النفطية الى جانب مطالبتهم بالتسديد • والعزاء  
الوحيد [ كما اعترفت الجريدة اخيرا ] هو تنامي الارباح ذلك ان الطلب  
ازداد بشكل غير متوقع سمح بزيادة اسعار المنتجات النفطية » (١٣) •

وقد اخذت الدوائر النفطية والسياسية في الغرب بعين الاعتبار عدم  
شعبية الولايات المتحدة بين العرب فقررت في تلك اللحظة الحرجة ان  
نرسل الى طهران ممثل الحكومة الانجليزية الخاص في منطقة الخليج  
العربي لوس لمساعدة كبار رجال العمل النفطي • وقد حاول هذا بعد  
ان وصل الى مطار طهران مباشرة ان يتزلف للعرب والايروانيين فكرر  
الوعد القديم بسحب القوات الانجليزية من منطقة الخليج العربي ، ولقد  
بذل لوس جهودا كبيرة خلال المناورات التي جرت وراء الكواليس لافي  
طهران فقط وانما في عواصم اقطار الخليج الاخرى ، للضغط على حكوماتها  
واقناعها باعادة النظر في مطالبها تجاه شركات النفط زاعما ان هذه المطالب  
تؤدي الى عواقب غير محمودة •

ومع ذلك انتهت بعثة لوس هي الاخرى بدون نتيجة كبعثة زميله  
ايروين • ولم يستطع لوس ولا ممثل الاحتكارات النفطية اللورد  
ستراتلموند الذي اسرع بالعودة من لندن ان يمددا مهلة الانذار • فاضطرت

شركات النفط قبل يوم من انتهاء المهلة الى الاعتراف باندحارها والموافقة على تنفيذ اغلبية المطالب المقدمة لها .

وجاء في البلاغ الذي أذيع في ١٤ شباط ١٩٧١ عن المفاوضات التي جرت في طهران لمدة شهر بين اقطار الخليج العربي اعضاء الاوبك وشركات النفط ما يلي : « سوف تزداد الاسعار المعلنة للنفط في منطقة الخليج العربي بمقدار ١٥ سنتا للبرميل الواحد اضافة الى زيادة اخرى مقدارها خمسة سنتات في كل سنة . اما الضريبة على الارباح فقد تقرر ان يكون مقدارها ٥٥٪ في اقطار الخليج العربي كافة . وفضلا عن ذلك توافق كل شركة على زيادة اضافة في السعر المعلن مقدارها ٢٥٪ آخذة بنظر الاعتبار التضخم النقدي العالمي ، وذلك ابتداء من الاول من حزيران من هذا العام وفي كل سنة تالية حتى عام ١٩٧٥ » .

وأشارت «الفايننشال تايمس» في ١٣ كانون الثاني ١٩٧١ الى عدم ملائمة الوضع الذي جرت فيه مفاوضات طهران بالنسبة للغرب فقالت : -

« لم تستطع الأوبك طيلة عشرة سنوات أن تحقق هدفها الاول - زيادة الاسعار المعلنة للنفط . لقد كانت قدرة الصناعة النفطية على المقاومة تستند على سيطرتها على السوق العالمي وعلى توفر فائض في النفط وعلى مدى قدرة الاقطار المنتجة للنفط على التخلي عن مدخولاتها من النفط في حالة حدوث نزاع حاسم . وقد عكست التغيرات التسيي حصلت في العام الماضي في الاساس التغير التدريجي في وضع السوق العالمي الذي اصبح ملائما للبائعين وليس للمشتريين » .

والواقع ان سوق النفط العالمي أصبح اعتبارا من بداية ١٩٧٠ يتخذ وضعا غير ملائم لا للشركات النفطية الاوربية الغربية فقط وانما للشركات الامريكية ايضا . فتعطيل الفدائين الفلسطينيين لانبوب النفط المار عبر شبه جزيرة العرب وتقليص الحكومة الليبية لاستخراج النفط بمقدار ٦٠ مليون

طن سنويا والزيادة الاضافية في اجور النقل ساعدت على زيادة اسعار النفط الذي تستورده اوربا الغربية والولايات المتحدة .

واذا ما كانت حالة سوق النفط الرأسمالي تتميز طيلة سنوات عديدة بمابقة بزيادة العرض على الطلب فان الوضع في اواسط ١٩٧٠ اصبح يلائم مصدري النفط . ولقد حدد ذلك كما قالت « الواشنطن بوست » في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧١ « روح التعرض المتزايدة والوحدة والسعي الى الهدف لدى الاقطار المنتجة للنفط وعلى الاخص فرصتها في النجاح النهائي » .

وستزداد مدخولات اقطار الخليج العربي المنتجة للنفط في مسدة السنوات الخمس التي نصت عليها اتفاقية طهران ، كما اشارت الى ذلك الصحافة الاجنبية ، بمقدار ٣ مليارات دولار بضمنها ١٢٠٠٠٠٠٠ دولار في سنة ١٩٧١ وحدها (١٤) . اما مدخولات اقطار الأوبك جميعها فانها ستزداد نتيجة لما جرى في طرابلس وطهران وكاراكاس من اعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع شركات النفط ، بموجب حسابات مجلة « فورن ايرس » الاميركية من ٧ مليارات دولار في ١٩٧٠ الى ١٨٠٥ مليار دولار في حين ان مدخولات تلك الاقطار كانت ستبلغ عام ١٩٧٥ بموجب الشروط القديمة ما لا يزيد عن ١٠ مليارات دولار .

لقد كتبت « الاوبزرفر » في ٨ شباط ١٩٧١ تقول : « كان على الاقطار المنتجة للنفط أن توافق طيلة عشرات السنين على الشروط التي كان كل من هذه الاقطار بإمكانه ان يعمل منفردا للحصول عليها من شركات النفط . اما الان فانها استوعبت المبدأ النقابي القديم بالتساوية الجماعية » . ان خروج واحد أو اكثر من الاقطار الكبرى المنتجة للنفط كان سيعني ان الأوبك لم تستطع استغلال الوضع المناسب ، ولكن ذلك لم يحدث حيث فشلت محاولات الاحتكارات لاثارة الخلاف بين اقطار شمال افريقيا ومنطقة الخليج العربي . فالخط الدؤوب المعادي

للاستعمار الذي تنتهجه حكومتا العراق والجزائر قلل الى حد كبير من  
امكانية المناورة وحياسة الدسائس السياسية امام الاحتكارات .

### استمرار الهجوم على الاحتكارات :

لقد خلق النصر الذي حققته اقطار الخليج العربي المصدرة للنفط  
الظروف الملائمة للضغط اللاحق على شركات النفط من قبل اعضاء الأوبك  
الآخريين . ففي شباط ١٩٧١ كانت حكومة الجزائر قد اصدرت  
مرسوماً امنت بموجبه جميع مكامن الغاز الطبيعي وجميع الانابيب .  
واعلنت في الوقت نفسه عن رفع نسبة مشاركتها في الشركات الفرنسية  
التي تستخرج النفط الى ٥١٪ .

وبعد اقطار الخليج العربي اصدر البرلمان الفنزويلي في اذار ١٩٧١  
قراراً منفرداً رفعت فنزويلا بموجبه اسعار النفط بنسبة ٣٣٪ دون أي  
التزام من جانبها بان لا تتخذ في المستقبل خطوات جديدة للدفاع عن  
حقوقها المتعلقة باستغلال ثرواتها الطبيعية استغلالاً عقلانياً وقبل ذلك  
اضطرت الاحتكارات ايضاً على ان توافق على زيادة فنزويلا لحصتها  
في الأرباح الى ٦٠٪ .

وقدم الكارتل النفطي العالمي تنازلات مهمة في المفاوضات التي جرت  
مع قطار البحر المتوسط الاعضاء في الأوبك وهي المفاوضات التي جرت  
في اذار ١٩٧١ في العاصمة الليبية طرابلس . لقد طالبت ليبيا باسم هذه  
الاقطار بزيادة نسبة الضرائب من ٥٥٪ الى ٦٠٪ وان يؤخذ بعين الاعتبار  
قرب مصادر النفط من سوق أوروبا الغربية فترفع اسعاره الى مستوى اسعار  
السوق الداخلي في الولايات المتحدة على الأقل ، وبعد مساومات طويلة  
تحتّم على الشركات في آخر الامر ان توقع في ٢ نيسان ١٩٧١ اتفاقية  
حول رفع الاسعار المعلنة للنفط الليبي الى ٤٦٪ اضافة الى زيادة أخرى  
خلال خمس سنوات بمقدار ٢٥٪ ومبلغ اضافي مقداره ٧٪ للبرميل

في السنة (١٥) . ووافقت الشركات ايضا على اعادة استثمار جزء مسن رؤوس الاموال التي كانت تحولها في السابق الى البنوك الاجنينة باعتبارها مخولات لها . ولكن ليبيا لم تستطع رفع نسبة الضرائب الى ٦٠٪ .

وبعد اتفاقية طرابلس زادت الجزائر من اسعار نبتها وخذت حذوها كل من نيجريا واندونيسيا كذلك استطاع العراق والسعودية اللذان ينقل قسم من نبتها بواسطة الانابيب الى موانئ البحر المتوسط مباشرة ، ان يستغلا اتفاقية طرابلس لغرض زيادة مساوية في اسعار نبتها المنقول الى البحر المتوسط . ورفع العراق سعر النفط من ٢٤١ الى ٣٢١ دولار للبرميل الواحد بموجب الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق في ٨ حزيران ١٩٧١ كذلك عقدت في ٢٣ حزيران ١٩٧١ اتفاقية مشابهة بين السعودية ورامكو ارتفعت بموجبها الاسعار من ٣١٨ الى ٣٣٧ دولار للبرميل الواحد من النفط الواصل الى موانئ البحر المتوسط (١٦)

» في الفترة القصيرة التي اعقت صيف ١٩٧٠ قدمت اغلبية الاقطار المنتجة للنفط في طرابلس وكاراكاس وطهران ، ثم في طرابلس مسرة أخرى ، لدوائر العمل النفطي مطالب ادت الى مجابهة دراماتيكية تنطوي على فقدان قسم لا يستهان به من احتياطات النفط وتنج عن ذلك انخفاض محسوس في المؤشرات الاقتصادية لتجارة النفط في الوقت الذي اصبح فيه التوازن العام يميل بشكل ظاهر لصالح منتجي النفط « (١٧) .

لقد كان دخل السعودية ، بموجب حسابات الخبراء ، سيزيد نتيجة لارتفاع اسعار النفط المصدر من موانئ الخليج العربي والبحر المتوسط في ١٩٧٩ بمقدار ٢٨٨ مليون جنيه استرليني بالمقارنة مع السنة السابقة بحيث يبلغ رقما قياسيا مقداره ٩١٢ مليون جنيه استرليني مع احتمال كبير بزيادة اخرى في السنوات الاربع المقبلة (١٨) .

ولم تكن نسبة الزيادة في دخل الكويت هي الاخرى لتقل عن ذلك . ففي خلال ١٩٧١ كان على دخلها ان يبلغ نتيجة لزيادة الحسومات من « كويت أويل كومباني » وحدها ٤٦٩ مليون دينار كويتي مقابل ٢٢٩ مليون في عام ١٩٧٠ . واستنادا الى ما ذكرته « الفايينشال تايمس » فانه في ظل « ما نصت عليه اتفاقية طهران من استمرار الانتاج وتواصل ارتفاع الاسعار فان المدخولات من النفط يجب ان تزيد في ١٩٧٥ على ٧٠٠ مليون دينار كويتي » <sup>(١٩)</sup> اي ما يقرب من مليار دولار . ان مدخولات الكويت من النفط يجب ان تبلغ في ١٩٧٢ - ١٧ مليار دولار . أما دخل العراق فقد بلغ في ١٩٧١ - ٢٤ مليار دولار <sup>(٢١)</sup> . ومع كل ذلك فان أهمية الانتصار الذي حققته الاقطار المصدرة

للنفط على الاحتكارات الامبريالية لا يقتصر على هذه الناحية فقط . لقد وصف وزير صناعة التعدين الفنزويلي أوريف وهو أحد مؤسسي الاوبك أهمية النتائج التي حققها اعضاء هذه المنظمة في المفاوضات مع شركات النفط فاعلن في ١٣ تموز ١٩٧١ لمجلة « جيون افريك » قائلاً : « . . . انه تحققت في طهران عملية مالية مقدارها ٧٥ مليار دولار . ان هذه العملية المالية الاعظم في التاريخ لم تقم بها الولايات المتحدة وانما نفذتها عشرة أقطار لم يكن احد يصغي لرأيها من قبل . ويبدو لي أن ذلك أهم بكثير حتى من الناحية المالية للمفاوضات » .

واضطر الاقتصادي الأمريكي المعروف والتر ليفي هو الاخر الى الاشارة الى أن الشيء الرئيس لا يكمن في الاشياء الملموسة التي حصلت عليها الاقطار المنتجة وانما في الطريقة التي حققتها بها ثم كتب يقول : « ان فعالية سياسة الاوبك وتنسيق العمل بين اعضائها ولجوئهم الى التهديد بالحظر، كل ذلك حقيقة يتحتم على شركات النفط وحكومات الاقطار المستهلكة للنفط الآن ان يحسبوا لها الحساب وان يستخلصوا منها الاستنتاجات التي تلائمهم » <sup>(٢٢)</sup> .

ومع ذلك فمن الخطأ ان نفترض بان شركات النفط قد استسلمت نهائيا ، فهي تبحث عن كل ما يمكن من الطرق للتعويض عما خسرت به وذلك بالقاء الزيادة في الاسعار المعلنة على عاتق مستهلكي النفط في الاقطار الغربية والنامية وكذلك بالبحث المحموم عن مصادر جديدة خارج منطقة الشرق الادنى أو بالتوسع الكبير في انتاج النفط في المناطق التي تبدو لها اكثر استقرارا واكثر موثوقية من الناحية السياسية ان هذه المناطق بالنسبة لها هي الاقطار ذات الانظمة الملكية في منطقة الخليج العربي وبالدرجة الاولى السعودية ولهذا بالنات عمدت الشركات الامريكية في نفس الوقت الذي ابرمت فيه اتفاقية زيادة الاسعار المعلنة للنفط المنقول بواسطة الانابيب من السعودية الى موانئ البحر المتوسط الى عقد معاهدة سرية مع الملك فيصل نصت على زيادة لا يستهان بها في انتاج النفط من الحقول السعودية في السنوات القليلة المقبلة .

وقد كتبت المجلة الفرنسية « نوفيل اوبزرفاتور » في ١٤ حزيران ١٩٧١ تصف معنى هذه الخطوة فقالت : « لقد قامت ارامكو التي تكاد تمتلك كل حقوق احتكار استغلال المكامن في العربية السعودية ، بخطوة غير اعتيادية . لقد قامت ارامكو بعد ان وحدت جهود الشركات الامريكية الرئيسية ( « ستاندرد اويل كومباني أوف نيو جيرسي » و « ستاندرد اويل كومباني اوف كاليفورنيا » و « موبل اويل » ) ، بعقد اتفاقية مع الملك فيصل باسناد من الرئيس نيكسون . ان هذه الاتفاقية تسمح لها بأن تضاعف انتاج النفط ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات . وبفضل ذلك سيكون لدى الملك فيصل الموالي لامريكا مصدرا للذهب يقترف منه خمسة مليارات دولار سنويا على شكل ايجار الامر الذي يمكنه من تقوية سلطته السياسية على الخمسة ملايين نسمة . وسيكون للارامكو بدورها مصدرا وافرا وموثوقا للنفط سيكون بإمكانها ان تنتج منه في

١٩٧٤ - ١٥٪ من الانتاج الكلي للنفط في العالم مقابل ٧٥٪ وهي نسبة الانتاج في الوقت الحاضر . ان المنافسة التي يشكلها النفط السعودي سوف تكون سلاحا للارهاب بيد الكارتل النفطي يوجهه ضد الاقطار المنتجة ، التي تحاول ان تكرر ما حدث في طهران وطرابلس والجزائر هذا بالطبع الى الوقت الذي تقع فيه في العربية السعودية حوادث ما . . .

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الدعاية الامبريالية للتقليل من أهمية النجاح الذي حققته بلدان الأوبك في النضال ضد الاحتكارات النفطية فان مفاوضات طهران كانت تشير الى نصر كبير لاقطار الخليج العربي المنتجة للنفط . وكان النصر ، كما اعترفت صحيفة « الاوبزرفر » اللندنية الاسبوعية ، ممكنا بسبب من ان هذه الاقطار ادركت مصالحتها المشتركة فهبت لأول مرة بجمبهة موحدة ضد الاحتكارات النفطية الاجنبية مستتدة الى دعم وتضامن جميع الاقطار الاخرى المصدرة للنفط اعضاء الأوبك .

لقد مكنت النجاحات التي حققتها بلدان الأوبك في طهران تلك البلدان من ان تقف موقفا موحدا في المفاوضات المقبلة مع ممثلي شركات النفط وهي المفاوضات التي جرت في فينا وان تتقدم هناك بمطالب متفق عليها من الجميع حول اسعار صرف العملات المختلفة بسبب من أن قيمة الدولار الامريكى بدأت بالهبوط ، وحول مشاركة اقطار الأوبك في اعمال شركات النفط . ان هذه المطالب حتمها ، كما اعلن السكرتير العام للأوبك نديم الباجهجي الطرف الجديد الذي نجم عن ازمة الدولار وهو الطرف الذي لم تنص عليه اتفاقيتي طهران وطرابلس . لقد اكد الباجهجي قائلا : « انا لا نستلم تعويضا كافيا نتيجة للتضخم ولذا ينبغي ان يجري تصحيح مناسب بهدف التعويض عن أي أثر سلبي يحدث بسبب التخفيض الحقيقي للدولار الامريكى » (٢٣) .



ان اهتمام الاقطار المنتجة للنفط بالتعويض عن تضخم العملة اثارته بالدرجة الاولى حقيقة ان الجنيه والدولار الامريكى تنخفض قيمتهما باستمرار مما ينتج عنه انخفاض القيمة الحقيقية لمدخلات الاقطار المصدرة للنفط . فالدولار على الاخص باعتباره الوحدة النقدية التي يجري على اساسها الحساب في التجارة النفطية انخفضت قيمته من ١٩٥٩ الى ١٩٦٩ بمقدار ٢١٪ وهناك اتجاه لتخفيض آخر لقيمه . لقد انخفض في ١٩٦٩ بالمقارنة مع ١٩٦٨ بمقدار ٥١٪ وفي ١٩٧٠ بالمقارنة مع العام الذي سبقه بمقدار ٥٧٪ . لقد اتضح الانخفاض المتزايد في قيمة الدولار بشكل خاص خلال الازمة النقدية الجديدة التي انتشرت في ايار ١٩٧١ في اوربا الغربية بسبب « مرض التضخم » الذي اصاب الدولار .

ولقد اخذت بلدان الأوبك هبوط قيمة الدولار بنظر الاعتبار فقررت اتخاذ الاجراءات التي يمكن ان تعوضها عن الخسارة ، ذلك ان هذه الخسائر كانت ستبلغ بموجب حسابات سكرتارية الأوبك في الفترة من آب الى كانون اول ١٩٧١ فقط ٥٧٠ مليون دولار (٢٤) .

وعقد في بيروت في ٢٢ أيلول ١٩٧٢ اجتماع استثنائي للأوبك اتخذ فيه ممثلو احد عشر قطرا قرارين هامين نص اولهما على زيادة اسعار النفط بالقدر الذي يغطي خسائر بلدان الأوبك الناجمة عن تخفيض قيمة الدولار . وكان على اليابان ان تدفع أكثر من نصف هذا المبلغ الاضافي في حين تدفع المانيا الاتحادية وهولندا قدسما ملحوظا منه . ولقد توقعت بلدان الأوبك معارضة اليابان التي كان عليها ان تدفع لاقطار الخليج ، اذا ما اخذت بالحسبان القيمة الجديدة للين بالقياس على الدولار ، مبلغ ٢٤٨ مليون دولار في سنة ١٩٧١ وحدها ، لذا فانها حذرت اليابان بأنها لن تمنح في حالة رفضها أي امتياز جديد لاستخراج النفط .

اما القرار الثاني فإنه يتعلق بمشاركة بلدان الأوبك في اعمال الاحتكارات وهو ما تخشاه شركات النفط • لم يكن من قبيل الصدفة ان تطلق الصحافة الاجنبية التي نشرت القرار عليه اسم قبلة بطيئة الانفجار « يمكن ان تنفجر فتضعف بشدة مواقع شركات النفط الاجنبية التي تتمتع في عدد من اقطار الخليج العربي باحتكار حق التنقيب عن النفط واستخراجه وتسويقه • وكانت الفرصة قد سنحت لتلك الشركات لتحسن بآثار انفجار مثل هذه القنابل « البطيئة الانفجار » في الجزائر وليبيا اللتين كانت حكومتاهما قد استحوذت على اغلبيه اسهم شركات النفط العاملة في اراضيها •

ولقد احتلت القضايا المتعلقة بتنفيذ القرارات التي اتخذت في في بيروت مكانا بارزا في برنامج عمل اجتماع الأوبك الذي عقد في ابني ظبي في ٧ كانون الاول ١٩٧١ •

وفي معرض تعليقه لموقف بلدان الأوبك في قضية التعويض عن نقص مدخولات النفط بسبب تخفيض قيمة الدولار اعلن السكرتير العام للأوبك الباجه جي بانه « من غير العدل مطالبة اعضاء الأوبك بتمويل التضخم النقدي في اقطار أوروبا الغربية واليابان أو تغطية تكاليف سياساتهم الخاصة التي ليس فقط لا نساند اغلبيتها وانما ندينها بشدة ايضا » (٢٥) •

وناقش المشتركون في الاجتماع ايضا قضية المشاركة في اعمال الشركات التي لها امتيازات في اقطار الخليج العربي الاعضاء في الأوبك • ثم اتخذ الاجتماع قرارا بأن تجري في أقرب وقت ممكن مفاوضات مع ممثلي الشركات الاجنبية حول عدد كبير من القضايا المتعلقة بتخفيض قيمة الدولار الامريكى ومساهمة بلدان الأوبك في الشركات النفطية العاملة في اراضيها • وجرى في البلاغ الرسمي الذي صدر عن الاجتماع تأكيد على انه اذا لم تحقق المفاوضات الهدف منها فستعقد الأوبك اجتماعا

استثنائيا يقرر اجراءات ملموسة بشأن الاعمال التي يتفق عليها للدفاع عن مصالح اقطار الخليج العربي الداخلة في الأوبك (٢٦) .

ولقد ادركت الاقطار العربية الثمانية المصدرة للنفط والمشاركة في منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط وهي ليبيا والسعودية والكويت والجزائر وابو ظبي والبحرين وقطر ودبي ، الصعوبات الحقيقية التي سيتحتم عليها مواجهتها في معركتها المقبلة حول النفط مع الاحتكارات الامبريالية فبادرت بعد انتهاء اجتماع الأوبك مباشرة الى عقد اجتماع في ابي ظبي في ٩ كانون الاول ١٩٧١ قررت فيه تعديل ميثاق منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط الذي وضعه الاعضاء المؤسسون لتلك المنظمة وهم - ليبيا والسعودية والكويت في ١٩٦٨ ، ونظر الاجتماع كذلك في قبول العراق وسوريا ومصر في المنظمة (٢٧) . وقد اكد الميثاق الجديد على ضرورة تنسيق سياسة الاقطار العربية في مجال النفط الذي يكون المصدر الاساس لدخلها القومي . ولقد قيمت الصحافة العربية قبول الاعضاء الجدد في منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط واعادة النظر في ميثاقها باعتبارها خطوات مهمة على طريق تعزيز التعاون بين الاقطار العربية لا في المجال الاقتصادي فحسب وانما في المجال السياسي ايضا وعلى اساس معادي للاستعمار .

واضطرت الاحتكارات النفطية بعد الكثير من التسويق والمماطلة الى تنفيذ مطالب بلدان الأوبك بخصوص تعويضها عن الخسائر التي تصيبها من جراء تخفيض قيمة الدولار . فقد ازداد السعر المعلن لنفط الخليج العربي بموجب الاتفاقية التي عقدت في جنيف في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٢ بمقدار ٨٥٪ غير ان مطلب اقطار الأوبك بأن تساهم بنسبة ٢٠٪ كشركاء في الامتيازات النفطية وهو المطلب الذي تقدمت به تلك الاقطار في بداية ١٩٧٢ جوبه بمقاومة عنيفة من جانب الاحتكارات العالمية . على ان السعودية استثنت من ذلك حيث وافقت ارامكو في

اذار ١٩٧٢ مبدئيا على ان يشارك رأس المال السعودي في اعمال الشركة  
بنسبة ٢٠٪ .

ولكي تحقق الاستجابة لمطالبها اعلنت الاقطار المشتركة في الأوبك  
عن عزمها على اتخاذ اجراءات متطرفة بما في ذلك تخفيض استخراج  
النفط أو ايقافه ، كما اتخذت في الوقت نفسه قرارا يقضي بانشاء صندوق  
خاص لمساعدة الاقطار التي يمكن أن تصيبها بعض الخصائس في اثناء  
صراعها مع شركات النفط . واجابت الاحتكارات على ذلك بهجوم مضاد .  
فوجهت ضربتها الرئيسية ضد العراق الذي كانت حكومته تثير منذ وقت  
طويل نقمة كبار رأسمالي النفط بانتهاجها لخط ثابت معادي للاستعمار  
وقيامها باصلاحات اجتماعية ، اقتصادية تقدمية .

وهكذا اخذت شركات النفط المشاركة في شركة نفط العراق  
تقصد في انتهاج خط من شأنه ان يؤدي الى قيام ازمة حادة في العراق  
وذلك عن طريق تخفيض استخراج النفط بشكل مصطنع . ولهذا فعلى  
الرغم من الانتاجية العالية التي تتميز بها حقول النفط العراقية فان العراق  
كان في بداية السبعينات وبسبب هذه السياسة يشغل في مجال نمو انتاج  
النفط واحدا من الاماكن المتأخرة قياسا على اقطار الشرقين الادنى  
والاوسط الاخرى . ففي الوقت الذي ازداد فيه انتاج النفط في السعودية  
في الفترة : ١٩٦٩ - ١٩٧١ بمقدار ٧٤ مليون طن وفي ايران بمقدار  
٥٩ مليون طن وفي امارة ابي ظبي الصغيرة بمقدار ١٦ مليون طن فانه  
لم يزد في العراق الا بمقدار ٨ مليون طن فقط (٢٨) . وابتداء من  
كانون الثاني ١٩٧٢ اخذت شركة نفط العراق بتخفيض انتاج النفط في  
حقول كركوك والموصل اكثر من ذلك بحجة قلة الطلب على النفط  
العراقي المنقول بواسطة الانابيب الى موانئ البحر المتوسط .

وهكذا كان على انتاج النفط السنوي في ظل هذه الوتائر المنخفضة

أن يهبط في نهاية ١٩٧٢ بمقدار مرتين تقريبا وكانت الشركة خلال ذلك تحاول ان تبرز ذلك بالزعم بان الاسعار المعلنة المرتفعة للنفط العراقي في موانئ البحر المتوسط وهي الاسعار التي اقرتها اتفاقية طرابلس تجعل من الانسب للشركة ان تشحن النفط من موانئ الخليج العربي ، وقد عمدت من أجل ان تقنع المقابل بصحة هذا الزعم الى ان تزيد بعض الشيء من انتاج النفط في حقول العراق الجنوبية . لكن ذلك لم يكن ليعوض بأي حال عن الخسارة التي تصيب العراق بسبب التخفيض العام في صادراته من النفط وقد بلغت هذه الخسارة في الاشهر الاربعة الاولى من عام ١٩٧٢ اكثر من ٢٨٠ مليون دولار (٢٩) .

وبعد أن جابهت الحكومة العراقية مثل هذا التخريب الصريح من جانب شركة النفط بادر في ايار ١٩٧٢ وطلبت من الشركة ان تنظر خلال مهلة امدها اسبوعان ، في اقتراحها القاضي بزيادة تصدير النفط المستخرج من المناطق الشمالية ، وبوضع برنامج طويل الامد يقر زيادة متواصلة في استخراجها في السنوات التالية . والى جانب ذلك ذكر العراق شركة النفط بالمطالب التي قدمها بالاشتراك مع بقية اقطار الأوبك بخصوص المشاركة في الامتياز وطرح كذلك قضية ايفاء الشركة لديونها المختلفة والتي بلغت اعتبارا من ١٩٦٤ واحدا وعشرين مليون دولار . لقد اقترحت الحكومة العراقية على الشركة بشكل خاص ان توفي ديونها بالنفط على حساب الفرق بين الانتاج والتصدير أو ان تزيد الانتاج والتصدير في آن واحد ، على ان تشرك شركة النفط الوطنية العراقية . واعلنت الحكومة العراقية أيضا بأنها سوق تعمد في حالة رفض هذه المطالب العادلة الى تأميم ممتلكات شركة نفط العراق وستقوم باستخراج النفط من المناطق الشمالية وبيعه في الاسواق العالمية بنفسها .

لقد حاول ممثلو شركة نفط العراق اللجوء الى اسلوبهم المفضل أي

المناورة والتسويق مؤملين ان يبدوا ضغطا غير مباشر على العراق بان يلوحوا له بخطر العزلة سياسيا واقتصاديا ، فلم تؤد المفاوضات التي بدأت في بغداد الى أية نتيجة فضلا عن انها قطعت قبل انقضاء مهلة الاسبوعين بسبب ممثلي شركة نفط العراق الذين سافروا الى لندن « للتشاور » .  
وهكذا لم يكن امام الحكومة العراقية الا ان تستخدم حقها الشرعي وان تأخذ بيدها قضية انتاج النفط وتسويقه في المناطق الشمالية من القطر وهي المناطق التي تشملها امتيازات شركة نفط العراق .

وهكذا اصدر مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية في ١ حزيران ١٩٧٢ قانون تأميم ممتلكات الشركة الاجنبية - شركة نفط العراق - الموجودة في الاراضي العراقية ، فأصبحت بذلك اغزر آبار النفط في الشرق الادنى في منطقة كركوك ومعامل تكرير النفط ومحطات الضخ وأنابيب النفط في حوزة اصحاب الثروة الحقيقيين وهي الثروة التي ربحت الاحتكارات الاجنبية المساهمة في شركة نفط العراق الملايين من استغلالها .

لقد وجه تأميم شركة نفط العراق ضربة محسوسة للمصالح النفطية للدول الامبريالية الغربية لا في العراق وحده وانما في المشرق العربي كله ، فهو يبدن مرحلة مهمة جديدة في نضال الاقطار المنتجة للنفط ضد تسلط الاحتكارات النفطية الاجنبية الذي اشتد بشكل خاص في بداية السبعينات . وقد ساندت الحكومة السورية اعمال القيادة العراقية بأن عمدت كدليل للتضامن مع القطر العربي الشقيق الى تأميم ممتلكات شركة نفط العراق الموجودة في الاراضي السورية . كذلك صادف عمل الحكومة العراقية الحازم تفهما تاما واسنادا من قبل الاقطار العربية كافة . كما باركت الجامعة العربية ما قامت به حكومتا العراق وسوريا .

ودعا مجلس الامة الكويتي جميع الاقطار العربية لبدء المساعدة

المادية والمعنوية للعراق في نضاله ضد شركات النفط الاجنبية واتخذ في الوقت نفسه قرارا بمنح العراق وسوريا قروضا كبيرة . كذلك عبر المشاركون في مؤتمر شؤون النفط الثامن الذي عقدته الاقطار العربية في الجزائر في حزيران ١٩٧٢ عن اسنادهم الكامل لتأميم شركة نفط العراق ودعوا الى ترسيخ الوحدة في النضال ضد شركات النفط الاجنبية .

واستجابت منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط لهذه الدعوة فاتخذت باقتراح من الكويت قرارا يقضي بانشاء صندوق خاص لمساعدة الاقطار العربية التي تتضرر من جراء سياسة الاحتكارات النفطية وتقديم المساعدة للعراق وسوريا بواقع ١٤٠٠ مليون دولار للعراق و١٧٠٧ مليون دولار لسوريا وذلك على شكل قروض بدون فائدة .

واتخذت الأوبك من جانبها في اجتماعها الذي عقدته في فينا في نهاية حزيران ١٩٧٢ قراراً اجماعياً بعدم السماح بزيادة استخراج النفط اكثر من المعتاد في اقطارها للتعويض عن النفط العراقي الذي غاب عن السوق العالمي مؤقتاً .

ولقد ساند ممثلو خمسة واربعين بلدا وممثلو المنظمات النقابية الذين اشتركوا في المؤتمر النقابي الذي انعقد في بغداد في اواسط تموز بالاجماع قيام حكومة العراق بتأميم ممتلكات شركة نفط العراق ، وكذلك ساند تلك الخطوة المشاركون في المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب العراقي الذي انعقد هناك ايضا بمبادرة من مجلس السلم العالمي ومنظمة تضامن شعوب آسيا وافريقيا . لقد كان تأميم شركة نفط العراق ، كما اشارت الى ذلك القرارات التي اتخذتها هذه المؤتمرات ، خطوة مهمة على طريق تحرير النفط العربي . ولقد اعتبر المشاركون في هذه الندوات العالمية ان من الواجب ان يوجهوا الشكر للاتحاد السوفياتي لاسناده الفعال والمؤثر للخطوات التي قامت بها الحكومة العراقية على طريق ترسيخ الاستقلال

الاقتصادي للعراق • كما ان رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي أ.ن كوسيجين  
عمد من جانبه في التحية التي وجهها الى المؤتمر العالمي للتضامن السوي  
التأكيد بان الاتحاد السوفيتي يساند بحزم اجراءات الحكومة العراقية  
العادلة التي « توجه ضربة جديدة لمواقع الاحتكارات الامبريالية في الشرق  
الادنى » •

لقد اثار تأميم ممتلكات شركة نفط العراق في كـل من العراق  
وسوريا صدى واسعا في العالم كله لانه كان خاتمة المطاف للاحداث الذي  
كانت قد نضجت منذ فترة طويلة ونعني الاحداث المتعلقة بتفاهم النزاع بين  
الاقطار المنتجة للنفط والكارتل النفطي العالمي الذي تشترك فيه شركة  
نفط العراق • فهذه الخطوة الشجاعة من جانب الحكومة العراقية تعني  
نصرا لها كانت مستلزماته قد هيأتها الاصلاحات الثورية التي جرت فسي  
العراق بعد ثورة تموز وكذلك مجرى الحوادث الاخيرة في المشرق العربي  
والنجاحات التي احرزتها الاقطار المصدرة للنفط في نضالها ضد الاحتكارات  
النفطية الاجنبية هذا النضال الذي يتخذ اكثر فأكثر طابعا واضحا في معاداة  
الاستعمار •

وقد وجد قرار الحكومة العراقية بتأميم ممتلكات شركة نفط  
العراق مع الالتزام في الوقت نفسه بدفع تعويض لها بعد خصم ديونها  
العراق اسنادا اجماعيا من لدن جميع الاقطار المشاركة في الأوبك وهي  
الاقطار التي أملت شركات النفط الاجنبية أن تستغل التناقضات القائمة  
فيها بينها • فأقطار الأوبك لم تتضامن مع اعمال الحكومة العراقية فحسب  
وانما اتخذت ايضا عددا من الاجراءات المملوسة تنفذها في حالة مقاطعة  
الاحتكارات الغربية للنفط العراقي •

ونتيجة لسلسلة من المحادثات التي اجراها ممثلو الحكومة العراقية  
في فرنسا وايطاليا امكن التوصل الى اتفاق حول بيع النفط العراقي



بالشروط السابقة • فقد وافق ممثلو الشركة الفرنسية « كومباني فرنسيس دي بترول » على شراء ٢٣٥٪ من النفط المنتج من الحقول المؤممة لمدة عشرة سنوات كما وافقت شركة النفط الحكومية الايطالية على زيادة مشترياتها من النفط العراقي ، هذا اضافة الى ان اسبانيا واليابان والهند وعدد من الاقطار الآسيوية والاوربية الاخرى وافقت هي الاخرى على شراء النفط العراقي • وقد كانت مفاوضات بيع النفط العراقي حافزا لتجاوز الاحتكارات الداخلة في الكارتل النفطي العالمي واقامة علاقات مباشرة ثرواتها الطبيعية لترسيخ الاستقلال الذي احرزته •

وهكذا اظهرت الحوادث المرتبطة بتأميم ممتلكات شركة نفط العراق بأن شركات النفط العالمية تفقد احتكارها لا في مجال استخراج النفط وإنما أيضا في مجال تسويق نفط الاقطار العربية التي يملؤها العزم لان تستغل ثرواتها الطبيعية لترسيخ الاستقلال الذي احرزته •

وقد وجهت الاتفاقية التي وقعت بعد مفاوضات طويلة في تشرين الاول ١٩٧٢ حول مشاركة اقطار الخليج العربي للنفط في الامتيازات ضريبة جديدة للاحتكارات حيث أصبح لتلك الاقطار الحق في ان تشارك بنسبة ٢٥٪ تزداد في المستقبل ( خلال عشرة سنوات ) الى ٥١٪ (٣٠) •

لقد كان النصر الذي احرزه العراق والاقطار العربية الاخرى المنتجة للنفط على الاحتكارات النفطية مشروطا بعدد من الاسباب منها الاقتصادية ومنها السياسية ومن بين هذه الاسباب تشير الصحافة الغربية عادة الى الوضع الاقتصادي الملائم الذي تكون في سوق النفط العالمي بعد العدوان الصهيوني على الاقطار العربية في حزيران ١٩٦٧ • فنتيجة لاغلاق قناة السويس اصبح ٤٠٪ من النفط المستخرج من منطقة الخليج العربي ينقل الى اوربا الغربية في ناقلات عملاقة عن طريق رأس الرجاء الصالح • وازدادت اسعار استئجار السفن حتى نهاية ١٩٧١ بمقدار ست

مرات عن المستوى الذي كانت عليه قبل العدوان الصهيوني في ١٩٦٧ فكانت أكثر بمرتين من سعر النفط في الخليج العربي • لذا اخذ ينضج في اقطار أوروبا الغربية استياء من الخط الصريح الموالي ( لاسرائيل ) الذي تتهجه واشنطن ذلك ان شركات النفط الامريكية برفعها لاسعار النفط كانت تجبر حلفاءها الاوربيين على ان يدفعوا مقابل الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة ( لاسرائيل ) •

غير انه الى جانب الوضع الاقتصادي الذي تكون بشكل ملائم للعراق واقطار الخليج العربي الاخرى ، ساعدت العوامل السياسية هي الاخرى وبدرجة اكبر على نجاح تلك الاقطار في نضالها ضد شركات النفط التي كانت تقف خلفها حكومات الدول الامبريالية الكبرى التي تمتلك اوسع امكانيات الضغط • ومن بين هذه العوامل ينبغي ان نشير الى التضامن بين قوى الجبهة المعادية للاستعمار بكل فصائلها ، وضعف مواقع الولايات المتحدة وبريطانيا في الشرقين الادنى والوسط بسبب خطهما الصريح المعادي للعرب في قضية تسوية النزاع العربي الصهيوني ، وكذلك نهوض حركة التحرر الوطني في الوطن العربي وبشكل خاص في جنوب شبه جزيرة العرب ووحدة العمل بين اقطار الخليج العربي التي كانت تتلقى الاسناد من اقطار الأوبك الاخرى •

لقد كان انتصار العراق والاقطار الاخرى المنتجة للنفط في الخليج العربي ممكنا بسبب من ان هذه الاقطار ادركت وحدة مصالحها فهبت لأول مرة في جبهة موحدة ضد الاحتكارات النفطية الاجنبية مستندة على دعم وتضامن جميع الاقطار الاخرى المصدرة للنفط الاعضاء في الاوبك • لقد باءت بالفشل محاولات الاحتكارات اثمارة الخلاف بين اقطار شمال افريقيا واقطار الخليج العربي فقد ضيق الخط الثابت المعادي للاستعمار الذي تتهجه حكومات العراق وسوريا والجزائر لدرجة كبيرة من امكانية

الاحتكارات على المناورة وحوك الدسائس السياسية ، كذلك لم يستطع قادة العمل النفطي الامبرياليون استغلال الخلافات بسين العراق وايران لاحداث انشقاق بين أقطار الخليج العربي الداخلة في الأوبك . حتى ان طريقة المفضلة والمجربة أكثر من مرة من قبل الامبرياليين وهي التخوين بـ « الخطر الشيوعي » الذي زعموا انه يهدد الخليج العربي لم يكن لها هذه المرة أي اثر .

ان سياسة الاتحاد السوفياتي السلمية الثابتة المواجهة نحو اسناد القوي المعادية للاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني في العالم كله لعبت كما حدث أكثر من مرة قبل ذلك في حالات مماثلة ، دورا ايجابيا في مجابهة الاقطار العربية خطر التهديد أو التدخل العسكري المباشر الذي يمكن ان تلجأ اليه الدول الامبريالية ضد الاقطار التي كانت مستعمرات بالامس وتمتلك اليوم استقلالها الوطني .

ان حكومة العراق عندما اتخذت قرارها بتأميم ممتلكات شركة نط العراق كانت تعلم بانها يمكن ان تعتمد على وحدة القوى الوطنية في داخل القطر وعلى اسناد كل المنظومة الاشتراكية . لقد كان خط ترسيخ العلاقات مع الاقطار الاشتراكية وهو الخط الذي وجد انعكاسا واضحا له في معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي ضمانا لنجاح النضال الذي بدأه العراق ضد شركات النفط الاجنبية . فليس من الصدفة أن يؤكد رئيس الجمهورية العراقية السيد احمد حسن البكر في معرض حديثه عن الانجازات التي مكنت العراق من ان يحقق حلم الشعب القديم أي ان يمتلك بنفسه ثروته القومية الاساسية - النفط على اهمية عوامل مثل بداية انتاج النفط بمساعدة الاتحاد السوفياتي في ابار النفط في شمال الرميلة وتضامن وأسناد جميع الاقطار المنتجة للنفط والخطوات

الحازمة التي اتخذت في مجال تطوير العلاقات مسع الاقطار الاشتراكية ،  
وعقد معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفياتي •

لقد بدأت مع تأميم شركة نفط العراق في العراق وسوريا مرحلة  
جديدة مبدئيا في مواجهة بين الدول المنتجة للنفط والاحتكارات النفطية ،  
مرحلة ، تفتح افقاً واسمة في ترسيخ الاستقلال الوطني للاقطار  
النامية وفي استغلالها للنفط كسلاح مؤثر وفعال في النضال ضد الامبريالية  
ومن اجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي •



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم رمدى

## الهوامش

(١) لقد جرى حساب هذه النسب على اساس الجداول التي وردت في :  
"Oil and Gas Juranl", 1971, "Petroleum Press Sarvice",  
January 1972, "Monthly Bulletin of Statistics" April  
1972.

(2) "Jeune Afrique" 2. 2. 1971.

(٣) « الحياة الدولية » ١٩٧٠ العدد ٧ ، ص ٤٣ .

(٤) دخلت في هذه المنظمة عشرة اقطار هي ايران والعربية السعودية والعراق  
والكويت وقطر و ابو ظبي وليبيا والجزائر واندونيسيا و فنزويلا ،  
سنة منها تقع في منطقة الخليج العربي .

(٥) الاحصائيات بالنسبة لمسقط وعمان هي : في ١٩٦٨ - ١٢٠١٢ مليون  
طن وفي ١٩٦٩ - ١٦٣٧٠ مليون طن . وكان عدد الابار النفطية  
العاملة في اواسط ١٩٦٩ خمسين بئرا .

(٦) « البرافدا » ١٩٧٠-١٢-٢٦ .

(7) "Jeune Afrique" 9. 2. 1971.

(٨) « نشرة فرانس بريس » ١٦-١-١٩٧١ .

(٩) « ايانديجان » ٢٩-١-١٩٧١ .

(10) "The Guardian" 1. 2. 1971.

(١١) « العصر الحديث » ١٩٧١ ، رقم ٦ .

(١٢) « ايانديجان » ٢٦-١-١٩٧١ .

(13) "The New York Times" 2. 1. 1971.

(١٤) « نشرة فرانس بريس » ١٤-٢-١٩٧١ ؛

"The Financial Times" 15. 2. 1971.

(15) "The Financial Times" 4. 4. 1971.

(16) "Neue Zuricher Zeitung" 23. 7. 1971.

(17) "Foreign Affairs" July, 1971. P. 652.

(18) "The Times" 29. 11. 1971.

(19) "The Financial Times", 13. 12. 1971.

• (٢٠) « اليقظة » ١٩٧٢-١-٢٤

• (٢١) « اطلاعات » ١٩٧٢-١-١٩

(22) "Foreign Affairs" July, 1971, P. 658.

(23) "The Times" 8. 12. 1971.

(24) "Jeune Afrique" 30. 10. 1971.

• (٢٥) « اطلاعات » ١٩٧١-١٢-٨

(26) "The Times" 8/12/1971.

(27) "The Kuwait Times" 11/1/1972.

• (٢٨) « الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية » ١٩٧٢ ، رقم ٨ ، الملحق .

• (٢٩) « الحياة الدولية » ، ١٩٧٢ ، رقم ٩ ، ص ٤٦ .

(30) "Times" 26/10/1972.



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم راسدي